الباب الرابع

دور القوى الدولية والإقليمية

obeikandl.com

obeikandl.com

إيران وأمريكا والسعودية

ساد مجال صناعة الرأي العام العالمي والعربي خصوصاً منهج تسطيح القراءة السياسية منذ نصف قرن وللآن في الغرب هذا التسطيح موظف ضمن ماكينة السوق الرأسمالي لتحييد الرأي العام حول الجوهريات الإستراتيجية ومنحه حرية تصل لحد الفوضى في التفاصيل الثانوية مما يعطي المواطن الغربي شعوراً عارما أنه صاحب قرار، هذه الماكينة الغربية تتحلى بالكثير من الذكاء والمكر كي لا يتم كشفها بسهولة أما في العالم العربي فهذا المنهج التسطيحي يسعى لخدمة آلية السوق وتحقيق الربح والشعبية من خلال الفلاشات، لكنه مترافق مع تسطيح أسوأ فى التفاصيل ونظام حكم سياسي وبنية إجتماعية ودينية ديكتاتورية تسلب الإنسان متعة الشعور بأهمية الذات من خلال التأثير على قرار الدولة.

هذه المقدمة ضرورية لمناقشة تطورات الملف النووي الإيراني، والسعار العجيب في سوق الإعلام لتناول هذا الموضوع وفق سطحية كارثية تبحث عن العنوان الأكثر إثارة وغرابة لجلب القراء، فيصل البعض لحد الادعاء أن السنة القادمة ستشهد حرباً إيرانية مدعومة أمريكياً ضد السعودية المدعومة إسرائيلياً، ويبالغ البعض بأن يسدي النصائح لأمريكا أن لا تبيع مصالح إسرائيل لحكام إيران لأن نتنياهو

أعلن رفضه للاتفاق الطرف الآخر يطير به الخيال أن أمريكا والغرب جاؤوا ساجدين لإيران في لعبتها الإستراتيجية وببداية عام ٢٠١٤ ستسقط سوريا الأسد ولبنان تحت وصاية نصر الله وما بين هذين الطرفين نجد بعض التحليلات التي تحاول التخفيف من ضغط آلة سوق الإعلام، لكنها تبقى تعيش وتقتات على ماذا قال أوباما وماذا علق بوتين وكيف عبس نتنياهو وهل بكى خادم الحرمين وهل أرّق الليل حمداً هذا المنهج للأسف هو الأكثر ضخاً إعلامياً والأكثر تضليلاً للرأي العام يتناسى أصحاب مناهج الحكم العاطفي وتفسير مقولات السياسيين أن حتى مقولات هتلر كانت مفعمة بالإنسانية والأهداف النبيلة وأن الحرب كانت إجباراً وليس اختياراً ويوماً بعد يوم يضيق الخناق أكثر على النظام في طهران الذي تقوده حفنة من الملالي وكما تصف الإيرانية المعارضة مريم رجوي، محاصر بالأزمات والمشاكل، تتعمق وتتوسع وتتعقد مشاكله وأزماته وتتضاءل فرص إيجاد حلول ولو سطحية لها، فهو يسير بخطى متسارعة صوب هاوية شديدة الانحدار فالتدخل السافر لنظام الملالي الدمويين في سوريا اثر ثورة وانتفاضة الشعب السوري عام ٢٠١١ من أجل الحرية والكرامة الانسانية، اعتبر النظام ذلك معركة سيتمكن من حسمها خلال فترة محددة لصالحه وصالح السفاح بشار الأسد، لكن خابت توقعات هذا النظام عندما وجد نفسه أمام مقاومة أسطورية من جانب الشعب السوري وقواه الوطنية الديمقراطية، ووجد

نفسه أمام مأزق لا خلاص أو فكاك منه إلا بالسقوط، لهذا فإن هذا النظام راهن ويراهن على كل مقدراته وإمكانياته من أجل الحيلولة دون سقوطه المحتوم بسبب تداعيات تدخله في سوريا.

الأوضاع الصعبة التي لا يحسد عليها النظام في إيران جراء تدخله في سوريا التي تتفاقم مع مرور الزمان، تناولها رئيس لجنة القضاء في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، وأكد أن التدخل العسكري للنظام الإيراني تعاظم في بدايات عام ٢٠١٣ وتعيين حسين همداني من قبل خامنئي قائداً لقوات الحرس في سوريا والزج بقوات حزب الله والميليشيات العراقية إلى الساحة السورية، هذه الوتيرة كانت مستمرة حتى أواسط عام ٢٠١٥، وهناك تقارير سرية من داخل النظام الإيراني حصلت عليها المقاومة الإيرانية بشأن أحداث سوريا تضمّ معلومات عن التطورات الجارية آنذاك، هذه التقارير تعود إلى شهري مايو ويونيو من عام ٢٠١٥ وتتحدث عن واقع جبهات المعارك، خصوصاً بعد الهزائم التي مني بها النظام الإيراني وحليفه بشار الأسد في إدلب وجسر الشغور ودرعا وغيرها، بعد هذه التطورات الميدانية أعلن النظام رسمياً أنه خسر ٤٠٠ عنصر من قواته ولاشك أن هذا الرقم لا يشمل جميع الخسائر حيث قرأنا في التقرير الداخلي أنه في معركة واحدة خسر النظام ١٠٠ عنصر من قواته، وهذه الخسائر كانت تشير إلى انتهاء

مرحلة في حرب نظام ولاية الفقيه وبشار ضد أبناء الشعب السوري وفشلهما في المعارك، ويمكن تحديد بداية نهاية هذه المرحلة بتطورين كبيرين أحدهما في سوريا ويتمثل فى توحيد القوى السورية صفوفها في جيش الفتح في الشمال وتوحيد القوى الأخرى في الجنوب في الجيش الأول والتطور الثاني يتمثل في عاصفة الحزم وتشكيل الائتلاف العربي بقيادة السعودية لوضع حد لممارسات إيران في المنطقة وتقليم أظافره في اليمن.

المرحلة الثانية تبدأ بهزيمته في سوريا عندما استعان بروسيا من أجل الحيلولة دون فقدانه سوريا كمنطلق استراتيجي له، لهذا قام بالتكفل بالهجمات البرية معتمداً على الغارات والقصف الروسي لكن الكارثة التي لم تكن على بال هذا النظام أن الخسائر التي سيتكبدها ستكون أكبر بكثير من المرحلة الأولى، لهذا فإن نظام الملالي يغرق يوماً بعد يوم أكثر في رمال الثورة السورية المتحركة، هم بذلك يرسمون ويحددون بأياديهم مصيرهم الأسود.

تنعم العائلة الحاكمة السعودية وعائلات حكم الخليج العربي بعلاقات مستقرة مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة منذ ١٩٤٥ إلى الآن، علاقات لم تشهد أية توترات حقيقية طوال ستة عقود من خلالها وبالاستفادة من الخبرة البريطانية دخلت الولايات المتحدة فى كل

تفاصيل النظام الخليجي العربي سياسياً ومالياً وبل شخصياً بنيةٌ تم إنشاؤها بدون مكدّرات طوال عقود وتضمن للولايات المتحدة تحكماً شبه كامل فى هذه الدول كما أن سلامة وأمن هذه العائلات الحاكمة مرتبط جوهرياً بالعسكر الأمريكي المرابط بالخليج العربي منذ ٣ عقود أفضل تدليل على ما سبق هو أرقام المليارات، فلو راجعنا إحصائيات مكتب التجارة الأمريكي الحكومي لوجدنا أن عام ٢٠١٢ شهد تبادلاً تجارياً بين أمريكا والسعودية بلغ ٧٣٨٠٠ مليون دولار، وبين أمريكا وباقي دول الخليج العربي حوالي ٤٠٠٠٠ مليون دولار بينما بلغت قيمة التبادل التجاري بين أمريكا وإيران فى نفس العام ٢٥٣ مليون دولار ومجرد المقارنة بين هذه الأرقام يكفي لنقول أن كل ما يقال حول انتقال الولايات المتحدة للضفة الشرقية للخليج العربي من الضفة الغربية ما هو إلا محض خرافات وقد يحاجج البعض، إن هذه الأموال معظمها نفط وغاز وبسهولة يمكن للولايات المتحدة أن تنتقل للمنتج الإيراني وترفع قيمة التبادل ٣٠٠ مرة أكثر من قيمته الحالية خلال سنة أو سنين هذه الحجة تتجاهل أبسط قواعد التجارة الدولية بل والتجارة على مستوى سوق الحميدية في دمشق وحلب، فأساس العلاقات التجارية بعد المال والربح هو أمان واستقرار التجارة فلا يمكن لأي تاجر أن يرهن تجارته وزبائنه على مورِّد متقلب المزاج أو المصالح حتى لو قدم له هذا المورِّد أسعاراً أرخص، فما بالك بالعلاقات الدولية والصراعات المتوحشة فى السوق

العالمي، هل سيقايض الغرب مصدِّراً موالياً ومطيعاً لا يفكر حتى مجرد التفكير فى قطع التجارة مثل دول الخليج العربية بمصدِّر مثل إيران كلما دق الكوز بالجرة يهدد بأنه سيغلق مضيق هرمز ويوقف تجارة النفط؟ بل حتى من موقع حكومات إيران والخليج العربي يمكننا طرح هذا السؤال نفسه، هل أربط صادارتي بمستورد كلما حدث شئ يهددني بالضربة العسكرية والحصار الخانق؟ ولنعد للأرقام، إيران تصدر ٨٢% من النفط لدول آسيا وال١٨% الباقية تذهب لأوروبا فهل ستخسر إيران هذه العلاقة التجارية المستقرة مع آسيا فقط لأنها شيعية مجوسية تكره السنة العربية؟ وسيغامر الغرب بهذا الاستقرار التجاري مع عرب الخليج فقط لأنه صليبي غدّار؟ وهل ستقف كبرى إقتصاديات العالم في الصين والهند واليابان تراقب الرافضة والناصبة والصليبيين يقلقلون السوق حسب أهواء سندة معابدهم؟.

القراءة العقلانية المتأنية لتطور مفاوضات الملف الإيراني النووي تقول أن الصراع بين معسكريّ الصين روسيا وإيران والنظام السوري ضد معسكر الغرب الخليج العربي تركيا قد أرهق الطرفين وهم بحاجة لنوع من الاستراحة أو الهدنة القصيرة وفتح كافة الأبواب للمستقبل، لكن بالتأكيد أن هذا التطور لا يحمل أي تغييرات استراتيجية على

مستوى السوق العالمي في المدى القريب، ولا يحمل أي تباشير بإعادة بعض الاستقرار إلى أرض المعركة بين هذين المعسكرين في سوريا.

أسلحة أمريكية لأكراد سوريا تُهرب إلى الانفصاليين فى تركيا

نقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن عداء أنقرة للانفصاليين الأكراد أدى إلى عرقلة محاولة حشد حملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية وأفاد التقرير أن عداء تركيا المتزايد إلى أحد أكثر حلفاء أمريكا فعالية في محاربة مقاتلي داعش، وهي الميلشيات الكردية السورية، يقوض الجهود الرامية إلى تكثيف الحملة ضد تنظيم الدولة.

وقد برز التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا إلى السطح عندما وصل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى اسطنبول لإجراء محادثات مع القادة الأتراك حول الحملة ووفقاً لمسؤولين أتراك شاركوا في المحادثات، فقد أظهر رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو وكبار مستشاريه خريطة دقيقة أعدوها للحدود بين تركيا وسوريا وحدَدت عدة أماكن يهرب فيها المسلحون الأكراد السوريون الأسلحة الموجهة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية إلى تركيا، كما قالوا ومرة أخرى، قال مسؤولون أتراك لنظرائهم الأمريكيين، إن قوات الأمن صادرت أسلحة

وذخائر يجري تحويلها سراً من قبل حلفاء الولايات المتحدة في سوريا لأعضاء حزب العمال الكردستاني، القوة الانفصالية المسلحة المُصنفة على أنها جماعة إرهابية وقال مسؤولون أمريكيون إنهم قد فحصوا الشكاوى ولم يعثروا على أي دليل يشير إلى أن الأسلحة التي تقدم مباشرة من قبل الجيش الأمريكي للمقاتلين الأكراد في سوريا تحولت إلى تركيا ومن المرجح أنه أي تهريب آخر للأسلحة إلى تركيا محدود، وفقاً للمسؤولين، بالنظر إلى أن الأكراد السوريين يركزون على المعركة الضارية ضد داعش.

وقد أوضح القادة الأتراك في لقاءاتهم مع بايدن أن أي تهريب للأسلحة غير مقبول وبعد الاجتماعات، قال مسؤولون أتراك لصحيفة وول ستريت جورنال إن كانوا مستعدين لتفجير حلفاء أمريكا في سوريا إذا استمر تدفق الأسلحة ويقول عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين الآن إن تركيا أصبحت واحدة من أكبر العوائق التي تحول دون تأمين حل سياسي للصراع المستمر منذ خمس سنوات في سوريا وتصاعد الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية ويأتي هذا الخلاف العميق في وقت تستعد فيه الولايات المتحدة وتركيا وروسيا وقوى عالمية أخرى للاجتماع في ميونيخ في محاولة لإنقاذ محادثات السلام السورية المدعومة من الأمم المتحدة المتوقفة.

ومع تقدم نظام الأسد بغطاء جوي روسي مكثف، ضغطت تركيا والسعودية على قادة المعارضة السورية للانسحاب من المحادثات في جنيف، وفقاً لدبلوماسيين ومعارضين شاركوا في المحادثات وقالت الصحيفة إن الدور المتزايد للمقاتلين الأكراد في سوريا فرض ضغوطاً سياسية جديدة، وفي هذا تحاول الولايات المتحدة ضمان تركيز الأكراد السوريين قوة نيرانهم على مقاتلة تنظيم الدولة وليس معاداة تركيا، التي لا تريد أن ترى المقاتلين الأكراد يتلقون الدعم الدولي لآمله فى خلق دولة خاصة بهم وبعد منع المجموعة الكردية المدعومة من الولايات المتحدة من المشاركة في محادثات جنيف، تحاول أنقرة إقناع واشنطن بأن الوحدات الكردية القتالية ليست شريكا يمكن لأمريكا الاعتماد عليه في محاربة داعش وقد اشتكت أنقرة كثيراً، ولعدة أشهر، وفقاً للصحيفة، لواشنطن أن حلفاءها الأكراد في سوريا كانوا يهربون أسلحة من صنع الولايات المتحدة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني ويأتي التوتر مع تركيا في وقت زيادة تعاونها مع الأكراد السوريين عن طريق إرسال العشرات من المستشارين العسكريين في شمال سوريا للعمل مع مقاتلي الوحدات الكردية السورية وحلفائها العرب وكان ذلك واضحاً عندما سافر سرا دبلوماسي أمريكي بارز في التحالف ضد تنظيم الدولة إلى شمال سوريا قبل أسبوع للقاء المجموعة الكردية لإظهار دعم إدارة أوباما وبما أن المعركة مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني

في جنوب شرق تركيا تكثفت أواخر العام الماضي، قدم المسؤولون الأتراك إلى نظرائهم الأمريكيين أدلة جديدة على تورط المقاتلين الأكراد السوريين الذين يعملون مع أمريكا في تهريب الأسلحة والذخيرة أمريكية الصنع لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين يقاتلون قوات الأمن التركية.

سوريا بين أمريكا وروسيا

منذ نهاية الحرب الباردة التي انتهت بانتصار الليبرالية الغربية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، والنظام الدولي الجديد المنبثق عن هذه الحرب يواجه تحديات مستمرة، فانتهاء الحرب الباردة لم يكن إلا بداية لحقبة جديدة من التنافس الدولي، إذ لم تكن مقولة النظام الدولي الجديد بزعامة أمريكا التي بشّر بها تشارلز كروثامر إلا وصف الفترة زمنية قصيرة جدا فلم يكن هذا النظام الجديد إلا مرحلة انتقالية في مسار بنية النظام الدولي نحو التعدد مجدداً، لا سيما بعد ظهور فواعل مؤثرة من غير الدول على جميع المستويات؛ مما جعل كل طرف في هذا العالم فاعلاً ومتأثراً؛ مما أدي إلى تطور جديد لمفهوم الأمن المتجاوز لمنطق الدولة القومية بشكلها المتعارف عليه وباعتبار منطقتنا العربية مرتكز وسط العالم، فقد صارت ساحة من

ساحات التنافس والتدافع من أجل استمرار أو استعادة الهيمنة بين القوى العالمية الكبرى في النظام الدولي الجديد.

الموقف العربي من الثورة السورية

إن موقف الدول العربية من القضية السورية له أهمية كبيرة في مجريات الأحداث، فتأثير الثورة السورية ليس فقط على الداخل السوري، لكن هذا التأثير يمتد إلى الدول الإقليمية أولاً ثم بقية الدول التي ترتبط بسوريا بشكل أو بآخر وباستعراض سريع للمواقف العربية الرسمية من الثورة السورية نجد أن العرب منقسمون حيالها إلى ثلاثة مواقف رئيسة: فهناك دول تقف مع الشعب السوري تمثلها دول الخليج على رأسها قطر والسعودية، والمغرب وتونس وليبيا واليمن بعد المبادرة العربية، وهناك دول تقف ضد الشعب السوري تمثلها الجزائر والعراق والسودان التي انحازت مؤخراً لجانب الشعب، أما الموقف الثالث فهو الغير واضح ويمثله الأردن ولبنان ومصر.

أولاً: موقف الدول المؤيدة للشعب

تتميز الدول المؤيدة للثورة السورية عن الدول المعارضة والمحايدة بعدم وجود حدود تجمعها مع سوريا، لذلك فإن نسبة التأثير عليها أقل من تلك التي تجاورها، من ناحية أخرى يغلب على الدول المؤيدة الدافع

الإنساني والأخلاقي لموقفها من الثورة، وكذلك هي فرصة لها للحد من أذرع إيران الممتدة هنا وهناك التي تهدد دول الخليج العربي بشكل خاص، والأمة الإسلامية بشكل عام.

قطر: بالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بين كل من قطر وسوريا، إلا أن تصدر قطر للمواقف المؤيدة للشعب السوري يجعلنا ندرس هذا الموقف بجانب دول الجوار، فالتاريخ المتعلق بالعلاقات السياسية والاقتصادية حافل بينهما منذ عام ٢٠٠٣، وقد نتج عن هذه العلاقات توقيع نحو ١٣ اتفاقية شملت مجمل أوجه النشاط العامة والخاصة في البلدين ومع مطلع عام ٢٠٠٥، عُقد المؤتمر الاستثماري السوري القطري، وصدرت عنه مقترحات متنوعة كما أن عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ شهدا محطات اقتصادية مهمة ومميزة، بدءاً بتأسيس المصرف الإسلامي الذي انطلق من سوريا برأس مال قدره ٥ مليارات دولار، مروراً بالمشاريع السياحية على الساحل السوري التي تنفذها شركات قطرية، وصولاً إلى تأسيس البنك السوري ـ القطري برأس مال بلغ ١٠٠ مليون دولار، ومعه شركات ضخمة والأهم من هذه العلاقات فكان سياسياً إذ دعمت قطر المواقف السورية، وأشادت بدعمها للمقاومة على اعتبار أن سوريا تقف في محور المقاومة والممانعة في

مواجهة إسرائيل رغم استياء بعض الدول العربية، كالسعودية وفي المقابل دعمت دمشق الدوحة إزاء مناطق النزاع مع البحرين مثلاً.

ورغم المحافل العديدة التي ظهر فيها رئيسا البلدين؛ كانت الإشارة الأوضح إلى تقارب الدولتين في ٢٠٠٤، عندما افتتح الأسد دار الأوبرا السورية بحضور الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثاني الذي قوبل يومها بحفاوة استثنائية كل ذلك يضاف إليه الدور الكبير الذي قامت به قناة الجزيرة، عندما حصدت جماهير ساحقة لدى الشارع السوري، وتمتعت بصدق كبير أثناء تغطيتها للأحداث الكبرى التي عصفت بالوطن العربي في السنوات العشر الأخيرة قبل هبوب رياح الربيع العربي إذن فالعلاقات بين البلدين توطدت في حينها بصورة كبيرة، حتى أضحى الحديث عن المحور السوري القطري رائجاً.

كما أن محور المقاومة والممانعة أنظمة وحركات كان الأكثر إشادة بالدور القطري، ولم يمدح حسن نصر الله في حينها زعيما عربيا بعد آل الأسد كما مدح أمير قطر، قبل أن ينقلب الموقف بعد الثورة السورية ليصبح أمير قطر هو عنوان المؤامرة على نظام المقاومة والممانعة، وليقول فيه إعلام النظام وإعلام حسن نصر الله ما لم يقله مالك في الخمر، في وقت لا تزال فيه المشاريع التي نفذتها قطر لحساب الحزب بعد حرب يوليو ٢٠٠٦ في لبنان شاهدة على التاريخ غير البعيد.

وبالرغم من العلاقات الوطيدة بين الجانبين؛ إلا أن الرياح التي هبت ضد النظم الحاكمة في دول الربيع العربي، كانت بداية الفتور في العلاقة بينهما وكانت نقطة البداية هي موقف قطر المؤيد والداعم للثورة في ليبيا، وتحول الفتور في العلاقة بينهما إلى حالة من التوتر خلال الأزمة الداخلية السورية، ووصلت درجة التوتر في العلاقة الرسمية بينهما إلى حد توجيه مندوب سوريا في الجامعة العربية عبارات مسيئة لوزير خارجية قطر خلال اجتماعات وزراء الخارجية العرب بالقاهرة بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢ لمناقشة الأوضاع المتوترة في سوريا.

ولم يكن موقف قطر مرضيا للشعب السوري في بداية الثورة، فعدم الوضوح كان سائداً في البدء، لكن بعد فترة من السكوت انتهجت الدوحة سياسة الوقوف إلى جانب الشعب ضد الأسد وبدأ تحرك قطر من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦، كان من أهم بنوده: وقف فوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس رؤية قطر فقد عملت الدوحة على خلق إجماع أو شبه إجماع عربي لممارسة ضغط على النظام السوري، تمثل بداية فى تعليق مشاركة وفود سورية رسمية في اجتماعات مجلس

جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من ٢٠١١ وإلى حين قيام دمشق بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة، وفي ٢٧ من الشهر ذاته قررت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات تتلخص فى عقوبات اقتصادية على سوريا، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد الأسد، مثال ذلك مقولة إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية سيؤدي إلى تدويل للأزمة كما قامت قطر بسحب سفيرها من دمشق، وإغلاق سفارتها إثر الاعتداء عليها من قبل النظام ولعل ما سبق يدفعنا إلى التساؤل: ما أسباب قيام الدوحة بالتضحية بعلاقتها، واستثماراتها هناك التي تقدر بـ ٦ مليارات دولار؟ يرى المراقبون أن هناك عدة أسباب وراء تحول موقف قطر من نظام الأسد، منها:

الخطر الذي يحيط بدول الخليج العربي من محاولات الهيمنة الإيرانية الذي أثار مخاوف قطر خصوصاً بعد انكشاف الدور الإيراني لما يحدث في البحرين، مما استدعى موقفاً منسجماً مع الموقف العام لدول مجلس التعاون الخليجي، التي يتملكها خوف على وجودها ومستقبلها من المشروع الإيراني، ولأن سوريا حليف رئيسي لإيران، فبإمكان دول مجلس التعاون الخليجي توجيه ضربة مؤثرة وموجعة لإيران من خلال العمل على إسقاط حليفها السوري.

رغبتها في تحقيق مكانة إقليمية ودولية بالخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي ونظراً لأن المنطقة العربية كانت ولازالت تعيش صراع الدور والزعامة والنفوذ خصوصاً في ظل التراجع المؤقت والطارئ للدور التاريخي المؤثر لمصر في المنطقة العربية والشرق الأوسط برمتها بسبب انشغالها بأوضاعها الداخلية بعد ثورة ٢٥ يناير، لذا سعت الدوحة لشغل هذا الدور.

غياب تأثير الأيديولوجية على قيادة قطر وغلبة الطابع البراجماتي وهذا يجعلها صالحة لسياسة خارجية مميزة تحقق مصالحها.

الموقف الإنساني لقطر فهي تريد لشعب سوريا الاستقرار والسلام، ولم تتدخل في سوريا قبل أن ترى الشعب السوري يصرخ ويحتج على قمع ثورته بالقتل والاعتقالات.

إذن موقف قطر من الثورة السورية يعتبر رأس الحربة ضد نظام الأسد، ومن خلال القراءة لمواقف قطر السابقة والتي ضحت بمليارات الدولارات والمصالح المشتركة الأخرى نجد أنها لن تتراجع عن هذا الموقف بل ستبقى حاملة لواء إسقاط هذا النظام الذي قتل ولا زال يقتل شعبه مع التذكير أن هذا الشعب بحاجة ماسة للدعم الإنساني بالتوازي مع الدعم الإعلامي.

السعودية: تميزت العلاقات السعودية السورية بخصوصية، لم يؤثر فيها تغير نظام الحكم في دمشق ولا علاقاته الخارجية غالباً، ففي عهد حافظ الأسد، التقت دمشق والرياض في أكثر من موقف ومعركة، كمعركة تحرير الكويت عام ١٩٩١ وليس سراً أن ولي العهد الأمير عبد الله، قام بدور رئيسي في إدارة العلاقات السعودية السورية، وزار سوريا أكثر من مرة فالمملكة أدركت في حينها أهمية الدور السوري في معادلات توازن القوى في المنطقة، لذلك حرصت على دعم استقلال الحكم السوري وتلبية طلبات دمشق، بدون حساب ومع ذلك وبالرغم من اعتماد الأخيرة على الرياض، إلا أن دمشق لم تلتزم بالسياسة العربية والدولية التي تتبعها المملكة، حيث تباينت مواقفهما في بعض الظروف، كالحرب اللبنانية مثلاً.

كما أن تحالف سوريا مع إيران، وطريقة ممارسة وصايتها على لبنان، وموقفها السلبي من عملية السلام، ما لبث أن ألقى بظلاله على العلاقات بين الرياض ودمشق لا سيما بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري رجل السعودية في لبنان وكان للخطاب الذي ألقاه بشار عشية خروج القوات السورية من لبنان بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أثره البالغ على هذه العلاقات عندما وصف القادة العرب بأشباه الرجال، إلى أن طفح الكأس بعد انقلاب دمشق على اتفاق الدوحة وإقصاء الحريري عن

الرئاسة الثالثة في يناير ٢٠١١ بعد إجهاض ما عُرف بـ مبادرة السين سين أي سوريا السعودية التي سعت إلى التفاهم على تسوية تتصل باستيعاب انعكاسات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وقرار الاتهام في جريمة اغتيال الحريري، وهي التسوية التي كشف الحريري خطوطها العريضة تحت عنوان مؤتمر المصالحة والمسامحة الذي كان يجري الإعداد لعقده في الرياض وأخيراً جاء الموقف السعودي من الثورة السورية ضد نظام الأسد، ليكون القشة التي قطعت هذه العلاقة وبعد فترة من الدبلوماسية الهادئة التي اتبعتها السعودية في التعامل مع بدايات الثورة، إلا أنها خرجت عن هدوئها بخطاب الملك عبد الله بتاريخ ٢٠١١/٨/٨ الذي أشار فيه إلى أن ما يحدث في سوريا ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، معلناً استدعاء سفير بلاده في سوريا للتشاور، وفي الخامس عشر من مارس ٢٠١٢ قدمت الرياض نصيحة لبشار على لسان العاهل السعودي أيضاً بقوله للأسد أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك، وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار اترك الفرصة لغيرك كلام الملك حمل في طياته رفضاً سعودياً لما يجري في سوريا من أعمال عنف ضد الشعب السوري العربي المسلم، داعياً إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال وحذر الملك عبد الله وقتها من التمادي والاستمرار في إراقة الدماء، ودعا إلى إصلاحات شاملة سريعة، فمستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن تختار

بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع، فسوريا شعباً وحكومة تعلم مواقف السعودية معها في الماضي.

ونددت السعودية بموقف بعض الدول المتخاذل المتجاهل لمصالح الشعب السوري، محملة إياها المسؤولية الأخلاقية لتعطيل التحرك الدولي بهذا الخصوص وكان الملك عبد الله ابلغ الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١ قائلاً له: كان من الأولى من الأصدقاء الروس القيام بتنسيق روسي عربي قبل استعمال روسيا حق النقض في مجلس الأمن، أما الآن فإن أي حوار حول ما يجري لا يجدي وأضاف: إن السعودية لا يمكن أن تتخلى عن موقفها الديني والأخلاقي تجاه الأحداث الجارية في سوريا.

وجدّدت السعودية موقفها الغاضب مما يجري في سوريا عبر انسحاب الوفد السعودي بعد كلمة الافتتاح لمؤتمر أصدقاء سوريا في تونس بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٢، قال فيها سعود الفيصل: ضميري يحتم عليّ مصارحتكم بأن ما تم التوصل إليه لا يرقى إلى حجم المأساة ولا يفي بما يجب علينا فعله في هذا الاجتماع موجهاً لحضور مؤتمر أصدقاء سوريا السؤال هل فعلاً قمنا بنصرة الشعب السوري الحرّ الأبي الذي صنع حضارة عريقة أم أننا سنكتفي بإعلانات رمزية وخطوات متباطئة ونتركه ضحية للطغيان والإجرام؟ وبموقفها الثابت المتمثل فى

وقف آلة القتل أعلنت المملكة في ٢٣ يناير ٢٠١٢ سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سوريا، وقال الأمير سعود الفيصل أمام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة: إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن نكون شهود زور، أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة فى حق الشعب السوري الشقيق معلناً من هذا المنطلق سحب المملكة لمراقبيها نظراً لعدم تنفيذ سوريا لأي من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف لحقن الدماء السورية الغالية وبقي الموقف السعودي على ثباته ولخصه الأمير سعود الفيصل في كلمته التي ألقاها أمام مؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٢، وهو قائم على معادلة الجمع بين السعي للتخفيف من معاناة الشعب السوري، وتوفير الحد الأدنى من وسائل الدفاع المشروع لمن هم هدف لآلة القتل، وأدوات القمع التي يمارسها النظام السوري، وهي دعوة صريحة من المملكة للعمل على:

أولاً: حماية المواطنين السوريين في الداخل، والالتفات إلى اللاجئين الذين غطوا الأراضي الأردنية واللبنانية والتركية عبر تقديم المساعدات الإنسانية وهو غير متوافر بدون تأمين الممرات الإنسانية.

ثانياً: تأمين من تبقى في الداخل عبر السعي الدولي لحماية أمنية، وهو ما لم يتحقق إلا عبر التسليح وتزويد المعارضة المسلحة المتمثلة

بالجيش الحر بوسائل الاتصال الحديثة التي تمكنها من التواصل اليومي المستمر.

ثالثاً: وضع حد لعمليات القتل المستمرة ضد الشعب السوري بالوسائل التي يراها المجتمع الدولي مناسبة، بعد أن تتخلى روسيا والصين عن حق النقض الذي أطال أمد الأزمة، وأسقط المزيد من الضحايا.

ويمكن القول بوجود مجموعة من الأسباب تفسر تحول الموقف السعودي أبرزها ما يلي:

تعتقد السعودية أن إسقاط نظام آل الأسد من شأنه أن يحد من نفوذ إيران التي تهدد أمن السعودية أولاً والعالم العربي والإسلامي ثانياً، حيث إن سوريا هي الحليف العربي الأكبر لإيران.

تعتبر سوريا بمثابة رأس الحربة في محور الممانعة في مواجهة محور الاعتدال الذي تقوده السعودية نظراً لأن مصر تمر بظروف داخلية معقدة فالسعودية ترغب في إظهار أن الغلبة في العالم العربي باتت لمحور الاعتدال الذي تقوده منفردة.

التنافس الكامن أحيانا، والظاهر أحيانا بين كل من الدوحة والرياض.

تعتبر السعودية نفسها مركز الإسلام لذا لم تشأ أن تستمر في الوقوف مكتوفة اليدين لما تراه من أعمال عنف ضد الشعب السوري.

تود السعودية تحقيق التوازن في المنطقة كلاعب إقليمي محوري وقوي في مواجهة بروز أدوار كل من إيران وتركيا، فقد استطاعت هاتان القوتان أن تستثمرا الظروف في المنطقة العربية لصالحهما وأن تبرزا كقوى مؤثرة على شؤون المنطقة.

الموقف السعودي من الثورة السورية أساسه إنساني وأخلاقي وديني، وهذا ما أكد عليه الملك عبد الله خطاباته.

<u>موقف الدول المعارضة للثورة</u>

العراق: إن واقع العلاقات بين البلدين في العصر الحديث يبدو أنه لم يتغير كثيراً عن ماضيها فما زال طابع الصراع هو الغالب عليها دون تجاهل فترات وفاق بينهما صارت مغلفة بالطابع الطائفي مؤخراً ولو عدنا قليلاً إلى الفترة التي كان يحكم فيها البعث كلا البلدين لوجدنا قطيعة بينهما سببها أمور شخصية بين متخذي القرار، وبعد اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية سنة ١٩٨٠ اتخذت سوريا موقفاً مؤيداً لإيران مما زاد الطين بلّة، وازدادت هذه القطيعة بعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ حيث انضمت سوريا إلى التحالف الدولي لإخراج القوات

العراقية من الكويت لكن هذه العلاقة تحسنت نسبياً في تسعينات من القرن الماضي وحدث تقارب بين النظامين إبان الفترة التي فرضت فيها العقوبات الدولية على العراق حيث أتهم السوريون ببيع نفط العراق وتهريب البضائع إليه، وسبب هذا التقارب أن العراق يسعى لخلق جبهة ضد إسرائيل وأمريكا، وقيل للخروج من العزلة بسبب احتلاله للكويت، وتردد أن العراق سيقدم كل دعم ومعونة لسوريا في حال شنت إسرائيل عدواناً عليها، بينما رأى بعض المحللين أن سوريا تريد من هذا الحلف الحصول على وضع أفضل تنطلق منه لمحاورة أمريكا وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ والإطاحة بنظام صدام حسين، لجأ كثير من قادة وكوادر حزب البعث العراقي إلى دمشق وبعد انقطاعٍ دام قرابة عقدين من الزمان؛ أعلن العراق وسوريا رسمياً في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦ إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

ثم شهدت العلاقات هزةً دبلوماسية بسبب مطالبة الحكومة العراقية بشخصيات عراقية اتهمتها بالتورط في عمليات وصفتها بالإرهابية ومن بينها تفجيرات ١٩ أغسطس ٢٠٠٩ التي وقعت في بغداد متسببةً في وقوع مئاتِ القتلى والجرحى أغلبهم من المدنيين وبعد سنةٍ من التوتر والفتور؛ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما من جديد في سبتمبر ٢٠١٠، وعلى أثرها وقع البلدان خمس مذكرات تفاهم فيما يخص

الصناعة والتجارة والتصدير ومع تفجر الأحداث في المنطقة العربية ووصول رياح التغيير إلى سوريا؛ بدأت الأمور تتغير في العراق نحو علاقات ثابتة مع نظام الأسد.

منذ عام ٢٠٠٣ والعراق يتجه صوب ايران حتى أصبحت الأخيرة تتحكم فى كل صغيرة وكبيرة في البلاد ودون رادع حقيقي، فجاء موقف الحكومة العراقية تجاه الثورة السورية مكملاً للاتجاه فكان قاصراً ومزدوجاً، حيث كانت البداية حذرة؛ ليوازن بين حليفته ايران والضاغطين على بشار، وقال المالكي حينها: إن تحقيق الإصلاحات في سوريا سيساعد على إحلال الأمن والاستقرار فيها، وأكد على أن استقرار المنطقة ككل مرتبط باستقرار سوريا وأمنها معبراً عن أمله في قدرة سوريا على تجاوز الأزمة ثم تحول خطابه بعد تأسيس المجلس الوطني السوري في إسطنبول حارفا بوصلته قليلاً نحو المعارضة، داعياً سوريا إلى الانفتاح السياسي لإنهاء حكم الحزب الواحد في إطار إصلاحاتٍ لمواجهة ما وصفه بـالاحتجاجات الشعبية وقال المالكي في مقابلةٍ مع وكالة رويترز: إننا ندعم بالتأكيد فكرة إنهاء حكم الحزب الواحد والشخص الواحد والطائفة الواحدة والقومية الواحدة وهو ما أكده الناطق الرسمي للحكومة علي الدباغ.

لكن موقف رئيس البرلمان العراقي كان أكثر وضوحاً عندما دعا الحكومة السورية في ٩ أغسطس ٢٠١١ إلى اتخاذ موقفٍ جريء لوقف نزيف الدم، مديناً قمع الحريات داعياً إلى وقف جميع الممارسات غير السلمية وبعد مضي ستة أشهر على الثورة؛ أكد خبراء استراتيجيون أمريكيون أن العراق بات منسجماً مع إيران فى موقفه من سوريا بإرسال مساعدات ضرورية لإنقاذ بشار ونقلت صحيفة واشنطن بوست قولهم أن العراق ومنذ أكثر من ستة أشهر بعد بدء الانتفاضة السورية يقدم الدعم المعنوي والمالي للرئيس السوري الذي يحارب شعبه فالعراق تحفظ على قرارات جامعة الدول العربية سواء لتعليق عضويتها في الجامعة العربية أو لإرسال مراقبين عرب إليها وقال المالكي إنّ استخدام القوة لإسقاط النظام السوري سوف لن تسقطه.

وهناك أسباب تفسر هذا الموقف العراقي حيث تقول الحكومة أن موقفها نابع من المصلحة الوطنية، والعلاقات التجارية بين البلدين، وهذا لم يقنع الكثيرين بسبب الأقوال والأفعال التي تؤكد أن المالكي وحكومته سايرا الموقف الإيراني كما تشعر التيارات الشيعية التي تحكم العراق بتقارب أكبر تجاه بشار الأسد ممثل الأقلية العلوية في سوريا وهي احدى فروع المذهب الشيعي من الغالبية السنية هناك والتي تستطيع في حال توليها الحكم، أن تدعم العراقيين السنة مما قد يؤدي

إلى زعزعة استقرار الأوضاع في العراق، والذي يؤيد هذا ما قاله أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حميد فاضل لوكالة فرانس برس إن العراق منقسم طائفياً والشيعة يؤيدون الرئيس السوري بشار الأسد انطلاقاً من العامل الديني، وهذا ما أكده المحلل في وحدة المخابرات الاقتصادية علي الصفا، حيث أشار إلى أن بغداد تفضل المحافظة على الوضع الحالي لأنها تخشى أن يؤدي سقوط الأسد إلى دعم الغالبية السنية في سوريا مما قد يؤدي إلى عدم استقرار، ينسحب على العراق أيضاً ويرى مراقبون أن الموقف العراقي ارتبط إلى حدٍ ما بالصراع السياسي بين إيران ودول عربية، على رأسها المملكة العربية السعودية، وأن إيران المؤيدة للنظام السوري بحكم المصالح المشتركة معه، لها نفوذ وتأثير سياسي في العراق، لذا فاتخاذ الحكومة العراقية مواقف مغايرة تجاه أحداث سوريا قد ينعكس سلباً على كثير من الملفات المشتركة بين العراق وإيران. لذلك كانت الحكومة العراقية قلقة من أن تغيير النظام السوري الذي تربطه علاقات ومصالح استراتيجية مع إيران في المنطقة، يمكن أن يؤدي إلى تداعياتٍ سياسية وأمنية كبيرة قد تغير خارطة التحالفات السياسية والتوازن الإقليمي في المنطقة ككل إذن تناقضات الموقف العراقي حيال الأزمة كانت ظاهرة تراوحت بين الصمت والدعوة إلى الحل عبر الحوار، وتأييد النظام طبقا للتصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء العراقي، وطبقاً لأسباب هذا الموقف

فموقف العراق على ما هو عليه من الثورة السورية حالياً، ومن الممكن تغير هذا الموقف حال وجد أن الكفة أصبحت ترجح للثوار.

موقف الدول المحايدة: ما يميز الدول المحايدة، أنها ترتبط بسوريا بموقع جغرافي وتداخل كبير بحيث لو تفاقمت الأمور في سوريا؛ فستنعكس عليها وعلى كافة الأصعدة سلباً لامحالة.

لبنان: كانت العلاقات اللبنانية السورية فى مجملها ودية وطيبة بحكم التاريخ، والجغرافيا، وتداخل العائلات، والاحتياجات الاقتصادية، والمصالح المشتركة بين البلدين، ولكن بعد استقلال لبنان وبحكم تعدده وحرياته السياسية والاقتصادية، سلك طريقاً يختلف عن الطريق التي اختارته لسوريا أنظمة الانقلاب الاشتراكية، لذلك شهدت العلاقات اللبنانية–السورية مراحل متباينة من التعاون والسلام تارة والأزمات تارة أخرى، وبالرغم من ذلك فهي علاقات مميزة ولو ألقينا نظرة تاريخية لوجدنا أن البلدين خاضا معاً معركة الاستقلال والجلاء، ثم جاء ما سمي بإعلان الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣، وظلت العلاقات السورية اللبنانية تسير وفق هذا الميثاق حتى عام ١٩٥٨ حين انفجر الوضع الداخلي في لبنان إثر محاولة الرئيس الدخول في تحالف مع الغرب بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، انتهت تلك الأزمة عقب توصل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لتفاهمات مع

القادة اللبنانيين رحل على إثرها شمعون وحل محله الرئيس فؤاد شهاب انفجرت الحرب الأهلية فى لبنان مرة أخرى عام ١٩٧٥ الأمر الذي دفع بالرئيس سليمان فرنجية أن يطلب من سوريا التدخل لوقف الحرب وقد دخلت القوات السورية من خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عام ١٩٧٦ وأصدر قراراً بالإجماع يقضي بإرسال قوات ردع عربية إلى لبنان عمادها القوات السورية بهدف إنهاء الحرب الأهلية هناك.

شهدت لبنان بعد ذلك تطوراً آخر ساعد على بقاء القوات السورية وسط دعم عربي كامل، عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان عام ١٩٧٨، وعام ١٩٨٩ وقع اتفاق الطائف ليعيد إحياء العلاقات الرسمية بين لبنان وسوريا، بعدما أقر الاتفاق مبدأ العلاقات المميزة بين البلدين بمباركة دولية وعربية وترجم هذا الاتفاق عبر معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق عام ١٩٩١وبين شد وجذب ظلت المعارضة اللبنانية متمثلة فى قوى ١٤ آذار تطالب على استحياء بخروج القوات السورية تحت سقف اتفاق الطائف حتى صدر القرار الدولي رقم ١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤ الذي ينص على انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، وجاءت حادثة مقتل الحريري عام ٢٠٠٥ لتزيد من هذه الضغوط بشكل أكثر حدة.

في عام ٢٠٠٥ سحبت سوريا قواتها من لبنان واستمر البلدان في مساعدة كل منهما للآخر بالرغم من التوتر في العلاقات، وهو ما حدث بالفعل عند الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، حيث وجد اللبنانيون في سوريا أفضل استقبال وعناية وترحاب، كما كان مطار سوريا هو منفذهم إلى الدول الأخرى ومنفذ الآخرين إليهم لكن التوتر عاد من جديد بعد اتهام قوى ١٤ آذار في لبنان النظام السوري بتعطيل الاتفاق على اختيار رئيس للبنان عبر حلفائها من المعارضة وحزب الله مما أدى بلبنان لمقاطعة قمة دمشق التي عقدت بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٠٨، وهى السابقة الأولى التي يتغيب لبنان فيها عن حضور قمة عربية، خاصة وأن سوريا ترأسها للمرة الأولى.

وعند الحديث عن الموقف اللبناني من الثورة السورية علينا أن نكون واقعيين، فهناك خصوصية في العلاقات لا يمكن تجاهلها، ولا بد لهذه الخصوصية من تأثير على أي موقف لبناني رسمي من التطورات في سوريا وباستعراضنا لمواقف القوى الموجودة على الساحة اللبنانية من الثورة السورية قد يكون من الصعب الحديث فقط عن الموقف الرسمي، لذلك سنستعرض مواقف القوى الموجودة على الساحة اللبنانية بالإضافة إلى الموقف الرسمي وبشكل عام يمكن وصف موقف القوى السياسية اللبنانية على انه منقسم إلى قسمين رئيسين هما:

معظم القوى السياسية اللبنانية على رأسها قوى ١٤ آذار ممثلة فى الكتائب والقوات اللبنانية وتيار المستقبل حسمت أمرها بالمجاهرة بالوقوف جانب الثورة السورية ودعمها معنوياً وسياسياً من خلال الحديث عن مرحلة ما بعد الأسد، فما لاقته هذه القوى من حكم آل الأسد عظيم، خاصة فيما يتعلق باتهام آل الأسد باغتيال رفيق الحريري، وقد أعلن سعد الحريري أنه يتحمل شخصياً مسؤولية دعم الثورة السورية ومنع الفتنة السنية ـ الشيعية.

قوى ٨ آذار التي يقودها حزب الله بالتحالف مع حركة أمل، وبدا أن موقف هذا الثنائي يعبر عن رأي طائفي في مناهضة ثورة يعتقد البعض أنها ستؤدي لاحقاً إلى استهداف الطائفة في لبنان وبدلاً من الالتزام بسياسة النأي بالنفس فإن حزب الله وحركة أمل وقفا علناً جانب الأسد، وكلما تصاعدت عمليات القتل خرج حسن نصر الله ليدافع أكثر عن حليفه السوري هذا الاحتكار للموقف الشيعي بدأ فى التداعي مع اقتراب نظام الأسد من نهايته، وبدأت حالات شيعية كمحمد الأمين، والشيخ صبحي الطفيلي تظهر بقوة على الساحة، ترفع صوتها تأييداً للثورة السورية.

أما الموقف الرسمي اللبناني فيتراوح بين حد أدنى مبدئي، عنوانه النأي بالنفس عما يجري، وبين حد أقصى عملي عنوانه دعم الأسد في

المحافل العربية والدولية خلال مناقشة الوضع السوري والتصويت على القرارات بشأنه، ومن خلال تغاضي رئيس الحكومة عن انتهاك السيادة اللبنانية من قِبَل كتائب الأسد بقتل الآمنين وترويعهم في مناطق الحدود دون أن تحرك ساكناً للدفاع عن سيادتها ولقد آثرت الحكومة اللبنانية اتخاذ موقف النأي بالنفس عن التدخل في الشأن السوري، بمعنى اتخاذ موقف شبه محايد من هذه القضية، وان كان موقفها يوصف بالتذبذب، فتارة تتخذ مواقف مؤيدة للنظام، وتارة أخرى معارضة له ورغم أن الحكومة الحالية في لبنان تحظى بدعم حزب الله إلا أنها جنبت نفسها التدخل في الشأن السوري متخذة سياسة النأي بالنفس وذلك للأسباب الآتية:

- خشية انتقال الأزمة وأعمال العنف من سوريا إلى لبنان، وقد ظهرت مؤشرات ذلك بوضوح.
- النأي بالنفس مخرج لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- الحالة اللبنانية معقدة لارتباط أطرافها بدول أخرى متناقضة المواقف تجاه الثورة السورية مثل السعودية وإيران.
- وجود قوى ١٤ آذار في الحكومة اللبنانية كان لها دوراً بارزاً في تحييد الموقف اللبناني.

ومن المواقف اللبنانية المؤيدة للنظام السوري امتناع لبنان عن التصويت على تجميد عضوية سوريا وفرض عقوبات اقتصادية خلال جلسة طارئة للجامعة العربية في ١٢ نوفمبر ٢٠١١، وبرر الرئيس اللبناني ميشال سليمان موقفه بأنه يهدف إلى صيانة المصلحة اللبنانية وفي ٣ أغسطس، امتنع لبنان عن التصويت على بيان مجلس الأمن الذي يدين السلطات السورية بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين في ٢٠١٠/٢٠١١ كان لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن وفي ٢٢ يناير ٢٠١٢، كان لبنان العضو الوحيد في الجامعة العربية الذي يمتنع عن مطالبة الأسد بالتنحي.

يجب التفريق بين النأي بالنفس إعلامياً وبين التعامل على أرض الواقع، لأن حكومة ميقاتي المسماة بحكومة حزب الله لم تتخذ من الإجراءات ما يمنع الدعم بكل أشكاله للنظام السوري الحاكم ومن المواقف اللبنانية المعارضة للنظام السوري تأكيد الرئيس اللبناني ميشال سليمان على الجانب السوري بالإسراع فى تنفيذ المبادرة العربية، وفتح الحوار مع المعارضة كافة، والسير بسرعة فى الإصلاحات بشجاعة والاهتمام باللاجئين السوريين بشكل تدريجي من خلال التأمينات الاجتماعية، ومن خلال عدم التضييق عليهم مؤخراً لاسيما على الناشطين منهم وإعلان رئيس الجمهورية من براغ

وبوخارست خلال زيارة له أن لبنان يقف إلى جانب الشعب السوري في تحقيق مطالبه بالحرية والديمقراطية وتداول السلطة بشكل سلمي، كاشفًا عن أنه نصح الأسد بذلك وتأكيد رئيس الحكومة ميقاتي مرارًا على أن النأي بالنفس لا يعني أبدًا عدم الوقوف إنسانيًا إلى جانب الشعب المظلوم ونُقل أن الرئيس ميقاتي يوعز إلى مناصريه وأتباعه بالمشاركة في مساندة الشعب السوري، بما فيها المظاهرات المنددة بممارسات النظام.

هذا الموقف أزعج النظام السوري في أكثر من مناسبة، ونقل هذا الانزعاج السفير السوري في لبنان إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، عاتباً على الحكومة اللبنانية، خاصة فيما يتصل بما يعتبره تهريبًا للسلاح من الأراضي اللبنانية من شمال لبنان والبقاع للداخل السوري، وقد رفض الرئيس ميقاتي هذا العتب، واعتبر أن الحكومة اللبنانية تقوم بما يجب أن تقوم به لمنع التهريب، وحفظ الحدود مع سوريا.

لذا فإن سياسة النأي بالنفس التي اتخذتها لبنان للتعامل مع الثورة السورية لن تتغيّر نتيجة للتجاذبات الداخلية المعقّدة وتأثّر كل من البلدين بما يحدث للآخر وانعكاسات الأحداث في سوريا بالتالي على لبنان أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأي سياسة أخرى ستؤدي إلى إشعال الساحة اللبنانية خاصة أنها ساحة مهيئة للاشتعال في أي لحظة،

فيحاول الموقف الرسمي أن يبقى ماسكاً بالعصا من الوسط قدر استطاعته.

الاردن: تشهد العلاقات الأردنية السورية حالات من المد والجزر ما بين علاقات وطيدة من ناحية، وتدخل عسكري من ناحية ثانية وهو ما يجعل العلاقات بينهما ذات طابع خاص، فبين الشعبين علاقات تاريخية، اجتماعية، ثقافية، واقتصادية، ويمتلك الأردن حدوداً طويلة نسبياً مع سوريا تصل إلى٣٧٥ كم تتوزع على جانبيها العديد من المدن والقرى المتناظرة والمتماثلة في تركيبتها الاجتماعية والعشائرية، هذه العلاقة جعلت الأردن يرتبط مع سوريا بسلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتفاهمات الأمنية لعل أهمها اتفاقية التجارة الحرة التي جمعت الأردن وسوريا ولبنان وتركيا عام ٢٠١٠ بهدف تسهيل حركة العبور التجاري وتعزيز العلاقات البينية الاقتصادية وقد ساد العلاقات الأردنية السورية جو من التوتر بلغ حد التدخل العسكري، كما حدث أثناء الثورة السورية في أعقاب معركة ميسلون عام ١٩٢٠ وحرب نوفمبر عام ١٩٧٣ وفي أحيان أخرى وصلت الأمور للمواجهة العسكرية كما حدث عام ١٩٧٠ والاحتكاك العسكري عام ١٩٨٢، وتأتي الثورة السورية كمحطة جديدة من المحطات التاريخية لا تقل أهمية وخطورة عن سائر المحطات التاريخية التي تركت آثارها العميقة في رسم شكل العلاقة بين الدولتين

الجارتين فبرغم مراحل القلق والعصبية التي مرت بها الأردن مع جارتها سوريا إلا أنها لم تقطع علاقاتها معها ولا يزال الموقف الرسمي الأردني يعاني من ارتباك إزاء التعامل مع تقلبات الثورة السورية الراهنة، حيث لا توجد قراءة موحدة لدى جهات صنع القرار السياسي أو الجهات العسكرية والأمنية، في حين تبدو غالبية الشارع الأردني منحازة للثورة السورية مع انقسامها حيال التدخل الأجنبي ولو أمعنا النظر في العلاقة ما بين البلدين الجارين والتاريخ الطويل لوجدنا عدة مبررات لهذا الموقف منها مراعاة عدد من مصالح الأردن الأمنية والاستراتيجية الحيوية مع سوريا، وما تفرضه من خشية إقدام النظام السوري على الإضرار بها وضغوط سياسية داخلية وخارجية يتعرض لها صانع القرار الأردني في مواجهة هذا الملف الشائك وقناعة مراكز القرار والتأثير في الأردن بأنّ النظام السوري وبالرغم من قوة الاحتجاجات التي تعصف به لا زال يملك موازين القوى في الداخل، ولا توجد إشارات قوية على انهياره من الداخل، في ضوء قاعدته الأمنية والعسكرية والطائفية كما أن الرأي العام الأردني لازال منقسماً حيال الملف السوري، ولا يوجد إجماع على ما يجري في سوريا كما هو الحال مما جرى في مصر وليبيا وتونس ويضاف لما سبق خوف الأردن من أن يصبح ممراً لحرب لا يقدر عليها.

والمتمعّن في اتجاهات الموقف الرسمي الأردني تجاه الثورة السورية يجدها مضطربة ومنقسمة ما بين تأييد الثورة ومساندتها ومعارضتها والوقوف إلى جانب النظام فهناك مواقف عديدة تشير لوقوف المملكة لجانب الثورة السورية منها احتضان المعارضين السوريين في الأردن ومنحهم حرية الحركة والتحدث مع وسائل الإعلام المختلفة ومهاجمة بشار الأسد بشكل علني والملك عبد الله الثاني هو أول زعيم يدعو الأسد، بلغة غير مباشرة، إلى الاستقالة وتمهيد الطريق إلى مرحلة انتقالية كما أنّ السياسة الخارجية الأردنية داعم مباشر لقرارات الجامعة العربية ضد ما يرتكبه النظام السوري، ويؤيد المبادرة العربية كما أن المظاهرات المناوئة لنظام الأسد تجري أمام السفارة السورية في عَمان على مرأى ومسمع من قوى الأمن دون نكير، بل إن الرئيس السوري يُشتَم في هذه المظاهرات التي تعرضها كافة وسائل الإعلام كما تُسيّر الحركة الإسلامية المعارضة بالتعاون مع آلاف اللاجئين السوريين مسيرات واعتصامات ضخمة ضد النظام السوري وقد صوّت الأردن لمصلحة قرار يدين سوريا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومن قبل في مجلس حقوق الإنسان وشارك في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس وفي أكثر من مناسبة وأدان بأشد العبارات العنف ضد المدنيين في المدن السورية، وساند مطالب الشعب السوري فى الحرية والكرامة كما وقف الشعب الأردني منذ بداية الأحداث في درعا إلى جانب

أشقائه السوريين فاستقبلهم في دياره واعتصم لأجل حريتهم وخرج في مسيرات تطالب بوقف مجازر النظام وطالب بفتح الحدود واستقبال الهاربين من الموت الزؤام وأيضاً الاستجابة الأردنية السريعة لطلب العقيد حسن مرعي - الذي هبط بطائرته الميج ٢١ في قاعدة الملك حسين الجوية في مدينة المفرق بمنحه اللجوء السياسي.

ورغم ذلك فهناك عدة مواقف تشير لعدم وقوف المملكة مع الثورة السورية منها قناعة صانع القرار في عمان، كما يصرّح مسؤولون أردنيون لسويس انفو، أنّ موقف الأردن يتمثل فى الحذر من الانجرار إلى سيناريوهات غامضة ورهانات غير مضمونة في التعامل مع هذا الملف الشائك وقد كثف الأردن مؤخراً من تضييقه على المعارضة والنشطاء السوريين في عمان، واعتقل وهدد أكثر من ناشط، واستبعد آخرين من الأردن واعتقاد صانع القرار الرسمي الأردني أن أكثر المستفيدين من سقوط القيادة السورية هم جماعة الإخوان المسلمين مما سيقوي الجماعة فى الأردن التي تعيش حالة صراع وتوتر مع السلطة الرسمية كما رفض رئيس وزراء الأردن أي تدخل أجنبي من أي نوع في الأزمة السورية وأعلن أن المملكة أبلغت الجامعة العربية رسمياً أنها لن تلتزم بأي عقوبات اقتصادية عربية ضد سوريا يمس مصالح الشعب الأردني ورفض الأردن سحب السفير من دمشق أسوة

بدول خليجية وعربية كثيرة كما أبقى الأردن على حدوده مفتوحة لحركة التجارة بين البلدين وتصدى الأردن بقوة لمحاولات تهريب السلاح عبر أراضيه وسعي المسؤولون الأردنيون لاحتواء آثارما وصفه الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، بالصورة المجتزأة لنقل تصريحات الملك عبد الله حول سوريا في وسائل الإعلام التي دعا فيها الأسد بصورة غير مباشرة إلى الاستقالة.

الدولة العلوية المزعومة، حقيقة أم خيال؟

لم يتوقف الإعلام العربي والغربي عن الترويج لفكرة أن حل النظام السوري الأخير هو الانسحاب للمنطقة الساحلية وإنشاء دولة علوية كحصن أخير يحميه مع الطائفة العلوية وهذه الفكرة نالت حظها من الدعم من النظام السوري وإعلامه وإعلام حلفائه باستدعاء التوصيف الطائفي للثورة السورية من أول يوم للحراك السلمي من خلال عمله على الأرض وضمن خطة مدروسة بتسريب الفيديوهات التي ترسخ مقولة العلوية يقتلون في سوريا بالإضافة لحرب الشائعات التي تتقنها المخابرات السورية ويسعى لترسيخ هذه الفكرة كل الساعين إلى سايكس بيكو الجديدة التى تسعى إلى تقسيم سوريا إلى ثلاث دويلات مؤقتاً ريثما تأتى سايكس بيكو أخرى لتعيد تقسيم المقسم وتفتيت المفتت وتقسم سوريا إلى أربعة او خمسة دويلات حسبما يتراءى للقائمين على

التقسيم الجديد وفكرة الدولة العلوية وما يستتبعها كما هو مفترض دولة سنية ودرزية وكردية على مساحة سوريا تستند أساسا للتوصيف الطائفي الغالب الآن على الإعلام سواء المدعي صداقة السوريين أو إعلام النظام السوري وحلفائه، وطبعا كل الإعلاميين يسوق الفكرة موحياً أنه ضدها ويستهجنها أخلاقياً ووطنياً وحتى إسلامياً.

نحاول الإجابة على السؤال المطروح: هل الدولة العلوية خيار حقيقي قائم وممكن؟ الإجابة على هذا السؤال تستدعي البعد عن المواقف العاطفية أو المتأثرة بالإعلام فالموقف الدولي والصراع المستعر حول وفوق سوريا هو العامل الأهم المتحكم فى شكل سوريا حتى الآن، خاصةً مع هشاشة أداء المعارضة السورية وتفرق حراكها الثوري داخل وخارج سوريا الحقيقة الأولى تاريخياً أن الحراك الجيوسياسي للعالم محكوم بالصراع الأزلي على القوة والمال أي المصالح وليس محكوماً بالقوميات أو الأديان والحقيقة الثانية أن نتائج أي صراع يصوغها المنتصر في هذا الصراع فلو عدنا مئة سنة للوراء وقرأنا تغيّر الحدود السياسية بين الدول عبر العالم لوجدنا أنها دائماً نتيجة مقايضات المنتصرين حسب قوة كل طرف، فمن ينظر للتقسيم السياسي لأوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها يصاب بالذهول كيف تحركت الحدود بين دولها متجاوزة كل التصنيفات الوطنية والدينية واللغوية، فالنمسا

تراجعت من دولة كبرى لدولة صغيرة وألمانيا انقسمت مدة أربعة عقود، وحتى أن جنوب بولندا الحالية كان ألمانياً قبل الحرب وكذلك يوغسلافيا وتشيكوسلافكيا ورومانيا وطبعا الاتحاد السوفيتي نفسه ولو انتقلنا لآسيا لواجهنا ألف سؤال حول الهند وباكستان وبنجلاديش.

إن احتمال التقسيم في سوريا وارد ولكن فقط إذا انتصر الصراع الدولي فوق سوريا على ثورة الشعب السوري وهذا التقسيم سيتبع بالتالي مصالح الدول المنتصرة وليس أحلام أو كوابيس الناس العاديين فالسؤال هنا ما هي مصالح الدول المتحكمة فى الصراع على سوريا؟.

من الواضح أن سوريا الآن بين معسكرين قويين وشرسين، الأول هو حلفاء النظام ومقاد من قبل روسيا والصين ويضم إيران والعراق، والثاني هو ما يسمي نفسه أصدقاء سوريا ومقاد من قبل الولايات المتحدة الامريكية ويضم السعودية وقطر وتركيا بالإضافة لأوروبا الغربية كلا المعسكرين يدافع أو يهاجم سعياً لتحقيق مصالحه ضمن الصراع الأضخم عالمياً للسيطرة على السوق بعد أزمة ٢٠٠٩ المالية فكلا المعسكرين يريد ضمان أن سوريا المستقبل لن تكون مع الآخر ضده بما أن الوضع السوري المعقد ووجود إسرائيل ذات الأولوية الاستراتيجية عند كلا المعسكرين منع حصول أي حسم عسكري في

سوريا ومنع انتصار أي طرف بشكل نهائي، وبما أن المعارضة السورية مشلولة بنيوياً لأسباب متعددة مما يمنع الشعب أو الثورة السورية من قول كلمتها فإن التسوية النهائية ستمر عبر غرف المقايضات والتفاوض بين هذه الدول التي قد تؤدي غالباً لتقاسم الكعكة السورية فيما بينهم على حسب قوة كل طرف للأسف الطرفان قويان بما يكفي لتصعيب شروط المقايضة لأن من يدفع الثمن الغالي هو الشعب السوري الذي يقع في آخر اهتمامات كلا المعسكرين.

المفتاح الأهم عند اللجوء للتقسيم هو مصلحة إيران وتركيا بحكم قربهما الجغرافي وبالتالي دعم روسيا والولايات المتحدة لحليفيهما فالسؤال الأول، ما هي مصلحة تركيا في دولة علوية وسنية فى سوريا؟ بالنسبة لتركيا فإن أولويتها منذ نصف قرن هي القضية الكردية المتداخلة مع سوريا وإيران والعراق، ثم علاقاتها الإقتصادية فلا ننسى أن روسيا هي أكبر شريك تجاري لتركيا خلال السنوات الماضية وإيران هي سادس أكبر شريك تجاري لتركيا والعراق عام ٢٠١٢ كان أكبر مستورد من تركيا ضمن هذه المعايير فالمصالح التركية حساسة ضد أي دولة كردية وفى نفس الوقت لن تسمح باهتزاز شراكتها التجارية مع روسيا وإيران.

نصل للعامل الأهم، ما هي مصلحة إيران إذاً في دولة علوية؟ من السذاجة تصديق التفسير القائل أن إيران تتحرك سياسياً في أخطر وأهم بقعة فى العالم وفق نظرة دينية طائفية ضيقة وهي من أكبر دول المنطقة حجماً سكانياً وإقتصادياً وتقنيا وتأتي قوة إيران ليس فقط من غناها المادي أو حجمها بل من تحالفاتها الإقليمية والدولية، ومصلحتها مع سوريا أساساً هي بسبب الجغرافيا وموقع سوريا، وخروج سوريا من هذا الحلف خصوصاً إذا انتقلت للمعسكر الغربي الخليجي هو أكبر هزيمة للنظام الإيراني الذي سيفقد بالتالي كل أياديه في المنطقة ويصبح محاصراً جغرافياً بين بيئات معادية له بناء على ذلك فإن دولة علوية مخنوقة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من ريف اللاذقية وجبالها إلى حدود حمص لا يشكل أي أهمية جيوسياسية لإيران ولا يقدم أي منفعة استراتيجية، وفى الواقع سيكون مجرد عبء مادي بدون أي عائد والمصلحة الإيرانية الواضحة هي الحفاظ على طريق سيارة من إيران للعراق لسوريا للبنان لفلسطين وللبحر المتوسط والأردن، هذا الامتداد الجغرافي هو المتنفس الأساسي للنظام الإيراني ضمن الصراع المحتدم على الشرق الأوسط ووسط آسيا ويمكن الجزم أن إيران لا يمكن أن تقبل وبالتالي روسيا والصين قيام دولة علوية محصورة بين الجبل والبحر.

وإذا استمر الحال كما هو في تشتت العمل الثوري نتيجة صراعات المعارضة السورية فخيار التقسيم مطروح بقوة لكن وفق مصالح الدول المؤثرة في سوريا، وحسبما هو ظاهر على الأرض من توزع عسكري واهتمامات استراتيجية لإيران وتركيا فإن التقسيم يسير نحو سيناريو إرضاء تركيا في بعض الشمال وإبقاء الباقي مع النظام السوري وبالتالي بقاء سيطرة إيرانية على طريق السيارة من إيران لبغداد لدمشق فبيروت وعمان، وبهذا تتحقق مصلحة إيران التي ذكرناها سابقا ومصلحة تركيا فى السيطرة على اقليم كردستان، وبالتالي مصالح المعسكرين الشرقي والغربي طبعاً تبقى مصلحة إسرائيل مصانة ضمن هدوء جبهة الجولان مدة ٤٠ سنة وضمان أن سوريا لم تتحول لدولة ديمقراطية مدنية تهدد مصالحها.

مصر:

هناك حرب واضحة في مصر بين معسكرين يريد كلاهما تشكيل مصر على مصالحه وبضخامة مصر وعزوف المصري عن السلاح وحسم الجيش المصري أنه لم ولن يتحرك ليصبح ضد الشعب المصري بغض النظر عن موقف السيسي، فالجيش المصري من ايام عبد الناصر لم يقف فى وجه الشعب في الشارع ولأن كبت الغليان الشعبي صعب التحكم فيه لذا يبدو أن الوسيلة الوحيدة هي تقديم كبش فداء تعيد المصري

للهدوء والقبول ويبقى الصراع فى قمة الهرم بمعزل عن الشارع نعم لقد سال دم غزير غالي جداً في مصر من سنتين وللآن، لكنه لم يصل لحجم يقارن بسوريا أو فلسطين أو العراق ولو تمكنوا من اختلاق ما يشبه هذا الألم فإن المصري سيضطر للهدوء كي لا يرى بلده يسير فيما سار فيه شقيقه السوري والعراقي.

الموقف التّركي: منذ وصول حزب العدالة والتّنمية لتركيا، تحاول حكومتها توسيع الدّور التّركي وتنويع علاقاته للخروج من الاعتماد الكامل على النّاتو والغرب وتحقيق الوجود التّركي في المنطقة كدولة قوية في مواجهة الدّور الإيراني والإسرائيلي كما أن تركيا حققت نجاحات اقتصادية متعددة، لكنها بقيت تعاني من مشكلتين أساسيتين: حاجتها المتزايدة للطاقة فهي لا تملك تقريباً أية مصادر طبيعية للغاز أو النّفط، ومشكلتها التّاريخية مع الأكراد بالإضافة لذلك تلقت تركيا درساً قاسياً بعد حرب احتلال العراق ٢٠٠٣ حيث كانت الخاسر الوحيد بين دول المنطقة فلم تظفر بحصتها من الكعكة العراقية مثل إيران وأمريكا وسوريا ودول الخليج العربي، بل زاد قلقها بظهور دولة كردستان العراق لكل هذه الأسباب كان القرار التّركي الواضح أن لا يدع سوريا الجديدة تفلت من تأثيره وبوضوح أن تنال تركيا حصتها من الكعكة السورية لكن حكومة تركيا غير واثقة ما هو الخيار الأفضل، بعد أن

اطمأنت لحكم الأسد خلال العقد الماضي فمن ناحية أولى نشأة سوريا ديمقراطية يحظى فيها الأكراد بحقوق المواطنة الكاملة خطر معنوي كبير عليها كدولة ومن ناحية ثانية فسوريا مقلقلة بحرب أهلية أيضاً خطر كبير على حدودها لذلك يستمر الدّور التّركي فى التأرجح بين الشّدة واللين مع الأزمة السورية لحين كشف أوضح لموازين القوى.

الدور الروسي في الأزمة السورية

قررت روسيا، بعد مضي خمس سنوات التدخل بقوة في الأزمة السورية بعد إعلان الكرملين منح الرئيس فلاديمير بوتين تفويضاً بنشر قوات عسكرية في سوريا وفي خطوة غير مسبوقة رفعت روسيا دعمها لنظام بشار الأسد من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى المستوى العسكري والأمني الواسع، فقدأعلنت روسيا أن وجودها العسكري في سوريا جاء استجابة لطلب بشار لمواجهة خطر تنظيم داعش وكان بوتين قد أعرب عن رغبة بلاده في مواجهة تنظيم داعش في سوريا، داعياً لتشكيل تحالف سوري، عراقي، إيراني، روسي متهماً أمريكا والغرب بتغذية الإرهاب وكان بوتين وأوباما اتفقا على إجراء مناقشات لجيشي البلدين بشأن عمليات محتملة في سوريا، لكنهما اختلفا حول مستقبل الأسد وأقدمت روسيا على تزويد النظام السوري بطائرات مقاتلة، ودبابات تي ٩٠، ومدافع هاوتزر، ومعدات وأسلحة عسكرية

نوعية، ومجموعة من الخبراء العسكريين، بالإضافة للتواجد العسكري الفعلي على الأرض بقوة عسكرية من جنود البحرية الروسية في مدينة اللاذقية معقل الطائفة العلوية التي تمثل الحاضنة الشعبية للنظام ومنطقة تمركز قواته العسكرية، مما يدعو إلى التساؤل حول الأسباب والدوافع وهناك من يرى أنها محاولة روسية لتخفيف الضغوط التي تمارسها عليها الولايات المتحدة في مناطق الجوار الجغرافي الروسي المباشر، بضغط روسي مقابل في مناطق تمثل أهمية استراتيجية للإدارة الأمريكية بما يمكنها من فتح حوار مباشر تجاه جميع القضايا عبر التفاوض والمقايضة، لتضمن حماية مصالحها وتواجدها في شرق المتوسط والمشرق العربي، وحالياً تطبق روسيا هذا التصور في سوريا؛ حيث أطلقت موسكو دعوة للحوار مع واشنطن بشأن الصراع في سوريا في منتصف سبتمبر الماضي.

وآخر يشير إلى إدراك روسيا حجم الخسائر التي تعرض لها النظام السوري منذ مطلع العام الجاري مقابل مكاسب تحرزها المعارضة التي باتت تسيطر على مناطق ومدن استراتيجية سواء في الشمال أو الجنوب، وبات النظام مسيطراً على مناطق محدودة في الوسط وهذا يشير إلى اقتراب نهاية الأسد، ما يعنى أن روسيا باتت قريبة من فقدان ورقة الضغط السورية على المصالح الأمريكية والغربية في شرق

المتوسط، ومن يرى انها تريد تعزيز فرص تفاوضها مع واشنطن ليس في الملف السوري فقط، لكن في كافة ملفات الخلاف خاصة تلك التي في الجوار الروسي المباشر وتضغط فيها واشنطن بقوة كأزمة أوكرانيا مثلاً وآخرون يرون مخاوف روسيا من استبعادها عند إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية في منطقة المشرق العربي وبالتحديد في سوريا على المدى القريب، لاسيما بعد الاتفاق الإيراني النووي، فمن وجهة النظر الروسية فحالة الصمت الإيرانية تجاه الملف السوري في الآونة الأخيرة ترجمة واقعية لنتائج الاتفاق النووي، خاصة بعد أن أعلنت طهران قبولها الجلوس على للحوار مع أي طرف حول سوريا في إشارة ضمنية إلى الولايات المتحدة والسعودية، وهو ما اعتبرته روسيا مؤشراً على اتجاه طهران للتقارب مع الولايات المتحدة والغرب، وما يعنيه ذلك من صفقات محتملة داخل سوريا قد تقصى المصالح الروسية؛ والتي من أبرزها تأهيل ميناء طرطوس ليكون قاعدة عسكرية روسية تنفيذا للاتفاق الموقع بين الدولتين منذ عام ٢٠٠٨، وصفقات الغاز والنفط المبرمة بين الحكومة السورية وشركات النفط الروسية، وكذلك صفقات السلاح، إضافة الى مساعدة النظام في تأسيس مطار عسكري بالقرب من مطار اللاذقية المدني، وبدء العمل في إقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميميم على بعد ٢٢ كيلومترا جنوب مدينة اللاذقية، بالإضافة إلى ذلك تخشى روسيا أن تكون حصيلة مكاسبها في الوضع الجديد لا

تتناسب وجهودها طوال السنوات الماضية في دعم وتسليح النظام السوري، وحمايته من كافة أشكال الإدانة القانونية والسياسية في مجلس الأمن عبر استخدامها للفيتو تجاه أي قرار ضده، هذه المخاوف دفعت موسكو إلى التواجد الفعلي العسكري في مناطق نفوذها السورية لتعلن لكافة أطراف الأزمة بما فيهم الحليف الإيراني أنها فاعل رئيسي في عملية تقاسم المصالح هناك، وأنها فاعل رئيسي على طاولة مفاوضات الحل النهائي المحتمل للأزمة.

كثف الساسة الروس في الآونة الأخيرة تحركاتهم الدبلوماسية والسياسية حيال الأزمة السورية من خلال الزيارات العديدة التي قام بها وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى عدد من عواصم المنطقة، وكذلك اللقاءات والزيارات التي قام بها المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إضافة إلى اجتماعاتهما ولقاءاتهما العديدة مع أطراف من المعارضة السورية في موسكو، شملت كلا من الائتلاف الوطني السوري المعارض ولجنة مؤتمر القاهرة وغيرهما ويطرح هذا التحرك المكثف أسئلة عن حيثياته وأسبابه وحدوده، وهل يأتي تنشيط الدور الروسي في ذات السياق الدولي والإقليمي، وكذلك سياق الميزان الأمريكي الذي تبدو فيه واشنطن وكأنها تراجعت عن لعب دور مؤثر في الأزمة السورية لصالح الدورين الروسي والإيراني، خاصة بعد توقيع

الاتفاق النووي الإيراني حتى يذهب التحليل إلى تلمس تناغم ما بين طهران وواشنطن في ظل التقارب السعودي الروسي المتنامي.

لم يظهر الروس في تحركهم السياسي المكثف أي ملامح جديدة أو مختلفة كثيراً عن تحركاتهم السابقة، بل إن حدود التحرك ذات سقف منخفض، ولا تجسد طموحاتهم غير الواقعية في لعب الدور المحوري فى الأزمة السورية والغريب أن الساسة الروس لم يكتشفوا بعد أن التسوية في سوريا لن تتحقق بمجرد عقدهم لقاءات في موسكو أو جنيف أو سواهما مع بعض أعضاء الائتلاف السوري المعارض، وبعض أعضاء لجنة مؤتمر القاهرة التي تمثل خط هيئة التنسيق أو سوى ذلك، وفي ظنهم أن هؤلاء يمثلون جميع أطراف المعارضة، في حين أن علاقتهم بالقوى على الأرض شبه معدومة.

يأتي هذا في ظل غياب أي مبادرة حقيقية قادرة على تخليص السوريين من الكارثة التي حلت بهم بعد ما يقرب من خمس سنوات على اندلاع الثورة السورية، وتحول الصراع في سوريا إلى حرب مدمرة مفتوحة، وذات امتدادات وتشابكات إقليمية ودولية متينة ويبدو أن الرسالة المعلنة التي أرد الروس توصيلها في جميع لقاءاتهم مع المعارضة السورية هي عدم التمسك ببيان جنيف كمرجع تفاوضي من خلال رفض فرض نتائج التفاوض بشكل مسبق، أي دون وضع شرط رحيل الأسد،

لأن الأهم بالنسبة إليهم هو أولوية محاربة الإرهاب، كونه بات يشكل خطرا على المجتمع الدولي وعلى المنطقة، لكن ما لم يقولوه هو أن الإرهاب قد يصل قريبا إلى جمهوريات الاتحاد الروسي، خاصة القوقاز وجوارها وتظهر حيثيات التحرك الروسي أنها مبينة على فهم يعتبر أن عناصر الحل أو التسوية التي يسعون إليها تنهض على أفكار نظرية على طريقة الخبراء الروس في الشرق الأوسط التي تضع دول المنطقة في قالب مبني على تصور ثابت لطبيعة نظام الحكم وشكل الدولة وسوى ذلك، وهو وضع أقرب إلى النموذج السوفيتي المندثر والمفصول عن الواقع ومستجداته.

ولا يزال الساسة الروس محكومين برؤية مبنية على وهم يجمع النظام والمعارضة في خندق واحد ضد الإرهاب، ويستدعي منهم ذلك إثبات القدرة على جمع النظام السوري مع معارضة يفصلونها هم، بمعنى أن عليهم إيجاد معارضة ترضى بالتفاوض معه أولا ثم تتحالف معه ثانياً، وبين التفاوض والتحالف لا بد من مرحلة انتقالية يجري فيها توزيع السلطة بينهما ولتحقيق وهم التسوية ذلك لا بد من التنسيق مع الإدارة الأمريكية التي باتت لا ترفع في المنطقة سوى يافطة محاربة الإرهاب، والمستعدة للانخراط في أي تسوية بالتنسيق مع الروس والإيرانيين،

وتريد إشراك دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية لتجد لحروبها ممولاً.

يدرك ساسة الكرملين جيداً أن تحركاتهم تستدعي إشراك المملكة العربية السعودية التي رفعت شعار محاربة الإرهاب، وعلى هذه الخلفية يأتي التقارب الروسي السعودي الذي أثمر لقاء سيرجي لافروف مع نظيره السعودي مرتين خلال أقل من شهر في كل من الدوحة وموسكو، فضلاً عن زيارة وزير الدفاع السعودي إلى موسكو.

والمأمول روسيا هو أن يكلل هذا التقارب بزيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو، وأن يثمر عن تفاهم روسي سعودي حيال آفاق وسبل الحل السياسي في سوريا ويفترض التحرك الروسي في تنظيم الدولة الإسلامية داعش وأشباهه خطراً يهدد دول المنطقة والعالم، ويستند إلى مقولة لافروف التي تفترض أن جميع دول المنطقة وقواها باتت تواجه خطر الإرهاب، في حين أن نظام الأسد أسهم في صناعة وتمدد داعش ولم يخض ضده أي معركة حقيقية، كما أن النظام الإيراني وجد في داعش فرصة لتحقيق اختراق المنطقة العربية، ولا يشكل أي خطر عليه.

وأظهرت لقاءات موسكو أن لا جديد في الموقف الروسي حيال الأزمة السورية من حيث المضمون والأهداف، وكما قال وزير الخارجية الروسية إن الجديد يتجسد في الاجتماع في جو من التفاهم المشترك يجمع على أن الوضع الحالي في سوريا غير مقبول.

والإجماع على عدم تقبل الوضع في سوريا يعني أن لافروف لا يحمل جديداً، لأنه أعاد نفس الكلام عن ضرورة تكثيف الجهود من أجل دفع التسوية السياسية على أساس بيان جنيف وجهود المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، وهو كلام عام لا يحمل مبادرة أو خطة جديدة، والهدف منه كما قال المساهمة في توحيد كافة أطياف المعارضة على أساس العناية بمستقبل سوريا بالحفاظ على وحدة أراضيها ولا تعني سوريا لدى الساسة الروس الشعب السوري بقدر ما تعني النظام السوري الذي يختصر الدولة والشعب بالنسبة إليهم ويحاول الروس الإمساك بالورقة السورية، ويعملون على التحضير للدخول في تفاوض جديد قد يكون موسكو٣، أوجنيف٣ باعتبار أن إطلاق العملية سيفتح آفاقاً، لدى المواطن السوري في الخروج من النفق الذي تعيشه سوريا.

وتختلف أولويات كل من روسيا والولايات المتحدة على الرغم من التناغم في الأدوار واللقاءات والابتسامات بين كيري ولافروف، إذ تحاول الأولى تسويق حلم الرئيس الروسي بتشكيل تحالف إقليمي

ودولي ضد الإرهاب يجمع كلا من النظام السوري والمعارضة والسعودية والأردن وتركيا، تعمل على تسويقه من خلال اجتماعات ولقاءات وزارية للدول المعنية، بينما ترى الثانية أنه مشروع يسعى لتلميع نظام الأسد، وإعادة الشرعية الخارجية له من بوابة الحرب على الإرهاب، لكنها أصبحت تظهر مرونة حيال ذلك وثمة تناغم وتوافق روسي إيراني على إبقاء الأسد وإطالة أمد نظامه، بل الدفاع عنه على جميع المستويات، لذلك فإن المرونة التي تحدث عنها بعضهم في الموقف الروسي حيال الأسد نسفها لافروف بحضور وزير الخارجية الإيراني برفض اشتراط رحيل الأسد في أي حل سياسي وكلا النظامين يطرح مسألة حكومة بين النظام والمعارضة، ولا ينقص ساسة إيران التذاكي بطرح فكرة إجراء انتخابات برلمانية بوجود مراقبين دوليين، طبعاً من إيران وروسيا ودول أخرى، وجعلها مدخلا لحل سياسي فى وجود الأسد ويهدف نظام الملالي الإيراني من ذلك إلى نسف فكرة هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات الكاملة، وتأتي النقاط الأربع في المبادرة الإيرانية المتضمنة وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الدستور بما يضمن حقوق الأقليات وانتخابات برلمانية في سياق سعيها إلى نسف بيان جنيف ونقاطه الست، الذي رفضته طهران منذ البداية.

يبدو أن التناغم الأمريكي الروسي أثمر لغة جديدة بعد التوقيع على الاتفاق النووي الإيراني، ستنعكس لغة التناغم في صيغة رد الجميل، بما يعني ترك الإدارة الأمريكية المجال للساسة الروس في لعب الدور الرئيس فى الملف السوري لكن الخطير هو طرح تعديل الدستور بما يضمن حقوق الأقليات الذي يريد منه نظام الملالي ما يسمح لإيران بحماية المليشيات التي شكلتها في سوريا على غرار حزب الله اللبناني التابع لها، الذي زجته في معركة الدفاع عن الأسد ويريد نظام الملالي أن يظهر نفسه في مرحلة ما بعد توقيع الاتفاق النووي على أنه يبحث عن حل سياسي في سوريا، وأن ينسى العالم أنه منذ بداية الأزمة يخوض معركة إلى جانب النظام ضد أغلبية الشعب السوري، ويصر على الحل العسكري، ويدفع مزيداً من حرسه الثوري ومليشيات حزب الله اللبناني وغيرها لكسر إرادة الشعب السوري وتدمير ما تبقى من سوريا ومع ذلك كله فإن التناغم الأهم بين التحركات الروسية ومساعي دي ميستورا إضافة إلى رضا وموافقة أمريكا هو إشراك إيران في الحل السياسي في سوريا، وتحويلها إلى لاعب أساسي بالملف السوري.

لذلك، فإن كل محاولات هذه الأطراف تهدف إلى نسف اتفاقية جنيف، واستبدال رحيل الأسد بتوحيد الجهود لمحاربة تنظيم داعش، لذلك

تتحدث موسكو عن ضرورة بقاء الأسد لفترة كي يتم إشراكه في الحرب ضد الإرهاب فيما تصمت واشنطن، وفي صمتها المريب موافقة ضمنية .

داعش:

تنظيم الدولة الإسلامية كان يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ويُعرف اختصاراً بداعش، وهو تنظيم مسلّح يتبع الأفكار السلفية الجهادية ويهدف أعضاؤه إلى إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا مع أنباء عن وجوده في دول أخرى كاليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان وهم متمكنين من شبكات التواصل، وأنبثق تنظيم داعش من تنظيم القاعدة في العراق الذي أسسه وبناه أبو مصعب الزرقاوي عام ٢٠٠٤، وابتداءً من عام ٢٠١٤، وتحت قيادة زعيمها أبو بكر البغدادي، انتشر تنظيم داعش بشكل ملحوظ، وحصلت على الدعم في العراق بسبب التمييز الاقتصادي والسياسي المزعوم ضد السنة العراقيين العرب، ولها وجود كبير في محافظات سوريا من الرقة وإدلب ودير الزور وحلب بعد الدخول في الحرب الأهلية السورية، إلا أن هذا التقدم توقف بعد إنشاء تحالف من عدة دول لمحاربة التنظيم يشمل دولًا عربية وإسلامية وأجنبية من بينها السعودية وإيران يقول المرصد السوري لحقوق الإنسان أن تنظيم

داعش زادت قوته إلى ٥٠٠٠٠ مقاتل في سوريا وكان الهدف الأصلي لداعش هو إقامة الخلافة، في المناطق ذات الأغلبية السنية في العراق وبعد مشاركته في الحرب الأهلية السورية، توسع هدفه ليشمل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية السنية في سوريا وقد أعلنت الخلافة يوم ٢٩ يونيو من عام ٢٠١٤، وأصبح أبو بكر البغدادي، الآن يعرف باسم أمير المؤمنين.

والحديث عن التدخل الروسي في سوريا جاء رد فعل على نية دول عربية كالسعودية وقطر الاشتراك مع تركيا التدخل العسكري المباشر في سوريا بهدف معلن وهو قتال تنظيم الدولة الإسلامية، ويجري الاتفاق لأن يكون هذا الأمر في مقابل إسقاط الأسد وروسيا ستستخدم الذريعة ذاتها للتدخل العسكري المباشر في سوريا، وسيتم الإعلان أن القوات الروسية المتواجدة في سوريا توجه ضربات لتنظيم داعش والمتشددين الإسلاميين ومنذ الكشف عن التدخل الروسي عسكريًا في سوريا، ساد حالة متصاعدة من الترقب والقلق، فالدب الروسي اختار النزول بنفسه للتصدي لخطر تنظيم داعش، عقب فتور في التعامل مع مبادرته بتأسيس تحالف غير تقليدي لمواجهته من قبل عدة دول عربية وأجنبية واعتبر الدبلوماسيون أن التدخل الروسي لإزاحة داعش، ودخوله على خط المواجهة فى سوريا سيكون مدد كبير لإيران وقوات

بشار، وتسهيل مهمة القضاء على المعارضة السورية عقب التخلص من داعش وعن دخول روسيا حرباً ضد داعش فى ظل الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها روسيا قال المحلل السياسى ماميدوف إن الشعب الروسي لن يسمح بصعوبات اقتصادية لخوض حرب ضد تنظيم داعش، لكنه سيخوضها ليهزم الغرب ومشكلة بشار ليست في داعش، فهي لا تحاربها، بل مشكلتها مع الشعب والثورة، وكذلك نلمس أن مشكلة الشعب باتت تتحدد في مواجهة النظام وفي يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤، بدأت العمليات العسكرية الأولى ضد التنظيم، حين قامت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والأردن بأول هجمات جوية في سورية والعراق واستمر القصف للأيام التالية، وقامت المقاتلات السعودية والإماراتية بتنفيذ ٨٠% من القصف وفي يوم الجمعة ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤، وافق البرلمان البريطاني على توجيه ضربات جوية ضد تنظيم داعش في العراق.